

وإذ تشير كذلك إلى قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، وإذ تلاحظ مع القلق رفض إسرائيل الامتثال للقرار المذكور ،

وإذ تحيط علماً بالقرار الذي اتخذته مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨١^(٢٣) ، والقرار GC (XXV)/RES/381 الذي اتخذته المؤتمر العام للوكالة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ، الذي نص فيه المؤتمر على جملة أمور منها أن اعتبر أن العمل العدواني الإسرائيلي يشكل هجوماً على الوكالة ونظام الضمانات الخاص بها وقرر وقف تقديم أي مساعدة إلى إسرائيل ،

وإذ تدرك تمام الإدراك أن العراق ، بحكم كونها طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية^(٢٤) ، قد انضمت إلى نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن الوكالة قد شهدت بأن هذه الضمانات قد طبقت بطريقة مرضية ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن إسرائيل قد رفضت الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وأنها قد رفضت ، رغم النداءات المتكررة ، ومنها نداء مجلس الأمن ، أن تضع منشأتها النووية تحت ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،

وإذ تزعمها المعلومات والدلائل المتزايدة بشأن أنشطة إسرائيل الرامية إلى الحصول على الأسلحة النووية وتطويرها ،

وإذ يقلقها أشد القلق أن إسرائيل تسيء استخدام الطائرات والأسلحة المقدمة لها من الولايات المتحدة بارتكاب أعمالها العدوانية ضد البلدان العربية ،

وإذ تدين التهديدات الإسرائيلية بتكرار هذه الهجمات على المنشآت النووية إذا وحيثما رأت ذلك ضرورياً ،

وإذ تؤكد الحق السيادي غير القابل للتصرف لجميع الدول في وضع برامج تكنولوجية ونووية للأغراض السلمية ، وفقاً للأهداف المقبولة دولياً لمنع انتشار الأسلحة النووية ،

١ - تدين بقوة إسرائيل لعملها العدواني المتعمد الذي لم يسبق له مثيل والذي ارتكبته انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وقواعد السلوك الدولي ، الأمر الذي يشكل تصاعداً جديداً وخطيراً في التهديد الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان ؛

٢ - توجه تحذيراً رسمياً إلى إسرائيل للكف عن تهديداتها وعن ارتكاب مثل هذه الهجمات المسلحة ضد المنشآت النووية ؛

٣ - تكرر نداءها إلى جميع الدول للكف فوراً عن تزويد إسرائيل بأي أسلحة أو مواد متعلقة بها من جميع الأنواع تمكنها من ارتكاب أعمال عدوانية ضد دول أخرى ؛

٤ - ترجو من مجلس الأمن أن يحقق في أنشطة إسرائيل النووية وتعاون الدول الأطراف الأخرى في تلك الأنشطة ؛

١١ - تقدم تهنئتها وتقديراتها الطيبة إلى السيد هانز بليكس الذي عين خلفاً للسيد سيفارد إكلوند ؛

١٢ - ترجو من الأمين العام أن يحيل إلى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ما يتصل بأنشطة الوكالة من وثائق الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

الجلسة العامة ٥٢

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

٢٦/٣٦ - قبول انتيغوا وبربودا في عضوية الأمم المتحدة

ان الجمعية العامة ،

وقد تلقت توصية مجلس الأمن الصادرة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ بقبول انتيغوا وبربودا في عضوية الأمم المتحدة^(٢١) ،

وقد نظرت في طلب العضوية الذي قدمته انتيغوا وبربودا^(٢٢) ،

تقرر قبول انتيغوا وبربودا في عضوية الأمم المتحدة .

الجلسة العامة ٥٣

١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

٢٧/٣٦ - العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون «العدوان الإسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وأثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين» ،

وإذ تعرب عن بالغ انزعاجها إزاء العمل العدواني الإسرائيلي ، الذي لم يسبق له مثيل ، على المنشآت النووية العراقية في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨١ ، والذي شكّل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٧١/٣٣ ألف المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن التعاون العسكري والنووي مع إسرائيل ، و ٨٩/٣٤ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بشأن التسليح النووي الإسرائيلي ،

(٢١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ،

المرفقات ، البند ٢٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/36/666 .

(٢٢) المرجع نفسه ، الوثيقة A/36/642-S/14742 .

(٢٣) انظر : GC (XXV)/643 .

(٢٤) القرار ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق .

والاقتصادية التي يفرضها على باكستان وإيران وجود ملايين من اللاجئين الافغان على أراضيها ، واستمرار تزايد أعدادهم ، واذ تدرك ادراكاً عميقاً الحاجة الملحة إلى حل سياسي للحالة الخطيرة فيما يتصل بأفغانستان ،

واذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٢٥) ، وبوجه خاص بتعيين مثله الشخصي ،

واذ تدرك أهمية مبادرات منظمة المؤتمر الاسلامي وجهود حركة بلدان عدم الانحياز لايجاد حل سياسي للحالة فيما يتعلق بأفغانستان ،

١ - تؤكد من جديد ان المحافظة على سيادة أفغانستان وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي وعدم انحيازها ، أمر ضروري لايجاد حل سلمي للمشكلة ؛

٢ - تؤكد من جديد حق الشعب الافغاني في تقرير شكل حكمه واختيار نظامه الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دون تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان ؛

٣ - تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية فوراً من أفغانستان ؛

٤ - تطلب إلى جميع الأطراف المعنية العمل على إيجاد حل سياسي على وجه الاستعجال وفقاً لأحكام هذا القرار ، وإيجاد الظروف اللازمة التي تمكن اللاجئين الافغان من العودة طوعاً إلى ديارهم بأمان وكرامة ؛

٥ - تجدد نداءها لجميع الدول والمنظمات الوطنية والدولية ان تواصل تقديم مساعدات الاغاثة الانسانية بغية التخفيف من محنة اللاجئين الافغان ، وذلك بالتنسيق مع مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ؛

٦ - تعرب عن تقديرها لجهود الأمين العام في التماس حل للمشكلة ، وترجو منه ان يواصل هذه الجهود بغية العمل على إيجاد حل سياسي وفقاً لأحكام هذا القرار ، واستكشاف امكانية الحصول على ضمانات مناسبة بعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد الاستقلال السياسي لجميع الدول المجاورة وضد سيادتها وسلامتها الاقليمية وأمنها ، على أساس من الضمانات المتبادلة وعدم تدخل أي منها بتاتا في الشؤون الداخلية للأخرى والمراعاة الكاملة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم ، في حينه ، بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم إلى الدول الأعضاء تقريراً عن الحالة في أقرب فرصة مناسبة ؛

٥ - تكرر طلبها إلى مجلس الأمن اتخاذ اجراءات قمعية فعالة لمنع اسرائيل من تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر مرة اخرى عن طريق أعمالها العدوانية واستمرار سياساتها في التوسع والاحتلال والضم ؛

٦ - تطالب بأن تدفع اسرائيل ، نظراً لمسؤوليتها الدولية عن عملها العدواني ، تعويضاً عاجلاً وكافياً عما وقع من ضرر مادي وخسارة في الأرواح نتيجة للعمل المذكور ؛

٧ - ترجو من الأمين العام أن يبقي الدول الأعضاء ومجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في سبيل تنفيذ هذا القرار ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والثلاثين ؛

٨ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والثلاثين البند المعنون « العدوان الاسرائيلي المسلح على المنشآت النووية العراقية وآثاره الخطيرة على النظام الدولي الثابت فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ، وعدم انتشار الأسلحة النووية ، والسلم والأمن الدوليين » .

الجلسة العامة ٥٦

١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١

٣٦/٣٤ - الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون « الحالة في أفغانستان وآثارها على السلم والأمن الدوليين » ،

واذ تشير إلى قرارها د إ ط - ٢/٦ المؤرخ في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٨٠ ، و ٣٧/٣٥ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، المتخذين في دورتها الاستثنائية الطارئة السادسة وفي دورتها الخامسة والثلاثين على التوالي ،

واذ تؤكد من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والتزام جميع الدول بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة أي دولة أو سلامتها الاقليمية أو استقلالها السياسي ،

واذ تعيد كذلك تأكيد حق جميع الشعوب غير القابل للتصرف في تحديد شكل حكمها واختيار نظامها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي دونما تدخل خارجي أو أعمال هدامة أو قسر أو تقييد من أي نوع كان ،

واذ يساورها شديد القلق لاستمرار التدخل الاجنبي المسلح في أفغانستان بما يتنافى مع المبادئ المذكورة أعلاه ، وآثاره الخطيرة على السلم والأمن الدوليين ،

واذ تلاحظ القلق المتزايد للمجتمع الدولي ازاء الآلام المستمرة والبالغة للشعب الافغاني ، وازاء جسامة المشاكل الاجتماعية

(٢٥) A/36/653-S/14745 ، وللاطلاع على النص المطبوع ، انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة السادسة والثلاثون ، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ .